وتعرف تلك الطريقة بالمباشعة، حيث يطلب احد الحكّام البدو، ويعرف بـ المُباشِع»، من الشخصين المتنازعين ان يلعقا قطعة من الحديد المُحمّى («البَشْعة»). والمفترض ان الطرف الكاذب يجفّ ريقه بسبب اضطرابه وخوفه من افتضاح أمره، وبالتالي يحترق لسانه، في حين يسلم الطرف الصادق في دعواه[٣٧].

وفي النهاية، تمّ التوصل، في الاول من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٠٦، الى «خط فاصل اداري» بين شبه جزيرة سيناء، من جهة، وولاية الحجاز وسنجق القدس، من جهة أخرى. واستخدمت تلك العبارة مراعاة للحساسيات العثمانية، بحيث أبقت على شيء من الاعتراف، الشكلي ربما، بسيادة السلطان على مصر وسيناء، في حين غذّى ذلك الاتفاق طموحات الخديوي في احتمال ضمّ سيناء نهائياً الى مصر، بعد انسحاب البريطانيين منها. وقدّم الاتفاق تنازلاً آخر للحساسيات العثمانية، عندما جعل نقطة التقائه بخليج العقبة عند نقطة تبعد ستة أميال الى الغرب منها، أي بالقرب من طابا[٣٨]. وفي ما عدا ذلك، فقد كانت المصالح الاستراتيجية البريطانية هي الدافع الاساس الى رسم الحدود في سيناء بصورة تتفق وخط رفح ـ العقبة الذي اقترحه كرومر في العام ١٨٩٢، وتضمّن، بالتالي، حماية القناة والوجود البريطاني في مصر.

ومع نشوب الحرب العالمية الاولى، خاضت القوات البريطانية، في مصر، معارك شديدة لصدّ تقدّم الجيش الرابع العثماني من سوريا باتجاه قناة السويس (١٩١٥ ـ ١٩١٦)، ومن ثمّ انطلقت الجيوش البريطانية، بقيادة الجنرال اللنبي، الى احتلال نصف الاراضي الفلسطينية (١٩١٧)، وواصلت تقدّمها، شمالاً، في العام ١٩١٨، ترافقها قوات عربية، بقيادة الامير فيصل بن الحسين، لاتمام احتلال ولاية سوريا، فيما كانت القوات الفرنسية تتقدّم، أيضاً، من الشواطىء الشرقية للبحر المتوسط.

وبنتيجة تلك الحرب، والمعاهدات، والوعود السرية، بين دول الحلفاء، وقعت الاراضي العربية شرق المتوسط، بأكملها، فريسة الانتدابين، الفرنسي والبريطاني، بالاضافة الى فتح أبواب فلسطين لهجرة يهودية واسعة النطاق، تنفيذاً لوعد بلفور، وتمهيداً لاقامة الدولة العبرية.

ومن جهتها، كانت بريطانيا أعلنت مصر «محميّة» تابعة للامبراطورية البريطانية مع نشوب الحرب العالمية الاولى في العام ١٩١٤، بهدف الغاء صفة الاحتلال عن وجودها هناك. الّا ان المفاوضات مع «الوفد» المصري، بزعامة سعد زغلول باشا، من ١٩١٩ ـ ١٩٢١، لم تؤد الى أية نتائج تلبّي المطالب الوطنية المصرية بالاستقلال وجلاء القوات البريطانية، ممّا دفع بريطانيا، في العام ١٩٢٢، الى الغاء نظام المحميّة وتحويل وجودها في مصر الى احتلال ثانٍ ونفي زعماء الحركة الوطنية[٣٩].

ومع سقوط فلسطين تحت الانتداب البريطاني، أصبحت مسألة الحدود في سيناء بين فلسطين ومصر مسألة داخلية تخص وزارة المستعمرات ورئاسة الحكومة في لندن، خاصة بعد ان تخلّت تركيا، بموجب معاهدة لوزان، في العام ١٩٢٣، عن أية حقوق لها في الاراضي الواقعة خارج حدودها الجديدة، كما عيّنتها تلك المعاهدة. ولهذا، فقد اكتفت الحكومة البريطانية بتقديم تأكيداتها الى رئيس الحكومة المصرية وزير خارجيتها، احمد زيور باشا، في العام ١٩٢٦، بأن اعتراف مصر بالوجود البريطاني الخاص في كل من العراق وفلسطين، لا يعني أي تغيير في الحدّ الفاصل ما بين مصر وفلسطين في سيناء بموجب اتفاقية العام ١٩٠٦؛ بل يعني، بالتأكيد، مسح خط العام ١٨٤١.